

إصلاح اختبار مادة الفلسفة

شعب الاقتصاد والتصرف والرياضيات

والعلوم التجريبية والتقنية

الدورة الرئيسية : جوان 1996

الموضوع الثالث (النص) : العمل التحضيري

تنبيهات	مضمون النص : ما نعمل على إنجازه	التمثلي الممكن
اعتبار المسلمة أطروحة.	تسليم مؤقت ثم استدراك ينفي وجاهة ما سلمنا به. علاقة سبب بنتيجة ← حتمية النتيجة صياغة فرضية استنتاجية ← إمكان النتيجة حصر ← حتمية الشرط أو النتيجة أداة مقارنة تمكن من رصد حركية النص. أداة تحليل تحدد الأسباب أو الحجج.	لحظة الرصد الصيغ الأسلوبية صحيح أن ... لكن لما ... فإنها إذا ... لم لا ... إلا أما لأن الكلمات الأساسية خارج المجتمع/دولة + جمهورية حرية تامة/يطيب/غير مثمرة/يعن لهم يجردون/القدر/عيشة راضية إفراط في الحق/انعدام الإفادة حق خاص/تمتع أهواء/حرب/شقاء العقل/السلام/اللياقة لحظة التأليف والاستنتاج بنية النص
انتبه من مزلق الخط بين خصائص حالة الطبيعة والحالة المدنية.	← حالة الطبيعة / الحالة المدنية ← الحرية في حالة الطبيعة ← الحرية في الحالة المدنية ← الحق في حالة الطبيعة ← الحق في الحالة المدنية ← محددات السلوك في حالة الطبيعة ← محددات السلوك في الحالة المدنية ← قائمة على المقارنة بين حالة الطبيعة والحالة المدنية في مستوى الحرية، الحق والسلوك : ← مطلقة ولكنها غير مضمونة في حالة الطبيعة ← نسبية ولكنها تؤمن حياة راضية ← مطلق ولكن عديم الفائدة خارج المجتمع ← خاص ولكن يمكن التمتع به ← أهواء يترتب عنها حرب وشقاء ← العقل ويترتب عنه السلام واللياقة ← خلاص الإنسان وسعادته في الاجتماع	الحرية الحق السلوك

تنبيهات	التحضير
<p>تجنّب الحديث عن الدولة بصفة عامّة دون اعتبار خصوصية النصّ.</p> <p>من المهمّ الانتباه إلى أنّ "الأمن" مطلب أساسي في موقف الكاتب يضمن بدوره سائر الحقوق المدنية الأخرى ويعطيها معنى مثل الحقّ في الحرية والحقّ في العمل...</p> <p>يمكن تخصيص عنصر كامل لحالة الطبيعة وعنصر للحالة المدنية.</p>	<p>المقدمة</p> <p>التمهيد : الإشارة إلى ما يخترق علاقة الفرد بالدولة أو الحاكم بالمحكوم من توتر عموماً دفع الفلسفة إلى التساؤل عن مبررات الدولة والأسس التي تستند إليها خاصة مع فلسفات العقد الاجتماعي.</p> <p>الإشكالية : ما هي دواعي تأسيس الدولة ؟ وهل أن قيام المجتمع المدني يقتضي ضرورة الحدّ من الحرية ؟</p> <p>الجوهـر</p> <p>التحليل : مقارنة حالة الطبيعة بالحالة المدنية.</p> <p>أ. التقابل بين "الحرية التامة" خارج المجتمع المدني والحرية المدنية المقيّدة بقوانين</p> <ul style="list-style-type: none"> - الحرية التامة تقضي إلى التضارب بين الإرادات الحرّة واصطدام بعضها ببعض مما يؤدي إلى فقدان أمنها وحرّيتها. - الحرية المشروطة بقوانين العقد الاجتماعي تضمن الحريّات الفردية وانسجامها وهو ما يحقق السلم والأمن. <p>ب. التقابل بين الحقّ الطبيعي والحقّ المدني</p> <ul style="list-style-type: none"> - الحقّ الطبيعي مطلق ومطلقيته تؤدّي إلى ضياعه وانقائه على مستوى الممارسة فهو رهين القوة والقوّة نسبيّة بين الأفراد. - الحقّ المدني يحدّ من حقوق الفرد لكنه يضمن الاستفادة منها فعلياً (ضمان الملكية). <p>ج. التقابل بين قوّة الفرد وقوّة المجتمع</p> <ul style="list-style-type: none"> - قوّة الفرد في حالة الطبيعة محدودة وغير فاعلة - قوّة المجتمع تعزّز قوّة الفرد بما يضمن حقوقه المدنية مثل الحفاظ على وجوده وحرّيته وأملكه إذا كانت هذه القوّة قائمة على شرعية تعاقدية. <p>د. التقابل بين الأهواء والعقل</p> <ul style="list-style-type: none"> - سيطرة الأهواء تؤدّي إلى "حرب الكلّ ضدّ الكلّ" وإلى العزلة والخوف والفقر والهمجية والشقاء. - سلطان العقل بما هو قانون يوقر الاجتماع والأمن والثروة ويطوّر الفنون والمعارف ويمكن من تشريع قيم اجتماعية وأخلاقية (اللياقة والصدقة). <p>← قيام المجتمع المدني أمر ضروري تفرضه سلبيات الحياة في إطار قانون الطبيعة من ناحية وتمليه المكاسب التي تتحقق في ظل قانون العقل من ناحية أخرى.</p> <p>المنافشة :</p> <p>المكاسب : - الفزع العقلاني في فلسفات العقد التي تقوم ضدّ المنزع اللاهوتي في نظرية التفويض اللاهوتي وضدّ المنزع الطبيعي (أرسطو : الإنسان حيوان سياسي وتعلن عن أحقية الإنسان في تصريف شؤونه المدنية وتفتح أمامه مجال التحرّر والانعقاد).</p> <p>الحدود : - طبيعة الإنسان قد لا تكون شريرة وإتّما خيرة كما يذهب إلى ذلك روسو أو لا خيرة ولا شريرة.</p> <p>- هل يمكن لنظام إطلاقي كما يتصوّره هوبز أن يوفر حرية حقيقية ؟</p> <p>الخاتمة</p> <p>المجتمع المدني شرط ضروري لضمان حقوق الأفراد لكنّه يبقى غير كاف، إذ تتهدّده المخاطر المقترنة اقترباً شديداً بالممارسة : سياسية كانت أم اجتماعية.</p>